آخر تحديث: 03 كانون الأول/ ديسمبر 2018

الهدف 10 :الحدّ من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

الغاية 10.5: تحسين تنظيم الأسواق والمؤسسات المالية العالمية وتنفيذ تلك التنظيمات

10.5.1: مؤشّرات السلامة المالية

المعلومات المؤسسية

المنظمة الراعية:

صندوق النقد الدولي

المفاهيم والتعاريف

التعريف:

أعتمدُت سبعة مؤشّرات للسلامة المالية، عُبّر عنها كنسبة مئوية، لقياس المؤشّر 10.5.1 من أهداف التنمية المستدامة.

1 – رأس المال التنظيمي من الفئة 1 إلى الأصول

2 – رأس المال التنظيمي من فئة 1 الى الأصول المرجّحة المخاطر

3 – صافي مخصصات القروض المتعثرة إلى رأس المال

4 – القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض

5 –العائد على الأصول

6 – الأصول السائلة إلى الخصوم القصيرة الأجل

7 – صافي المراكز المفتوحة بالعملات الأجنبية إلى رأس المال

رأس المال التنظيمي من الفئة 1 إلى الأصول: هي نسبة رأس المال الأساسي (الفئة 1) إلى إجمالي الأصول (الميزانية العمومية).

رأس المال التنظيمي من فئة 1 الى الأصول المرجّحة المخاطر: يُحتسب هذا المؤشّر باستخدام إجمالي رأس المال التنظيمي من الفئة 1 كبسط والأصول المرجّحة المخاطر كمقام. جُمعت البيانات المتعلقة بمؤشّر السلامة المالية هذا وفقاً للمبادئ التوجيهية لبازل الأول، وبازل الثاني، وبازل الثالث.

القروض المتعثّرة إلى إجمالي مخصّصات خسائر القروض: يُحتسب مؤشّر السلامة المالية هذا من خلال قيمة القروض المتعثّرة مخصوماً منها قيمة مخصّصات خسائر القروض المحدّدة كبسط، ورأس المال كمقام. يقاس رأس المال على أنه إجمالي رأس المال التنظيمي.

القروض المتعثّرة إلى إجمالي القروض: يُحتسب مؤشّر السلامة المالية هذا باستخدام قيمة القروض المتعثّرة كبسط والقيمة الإجمالية لمحفظة القروض (بما في ذلك القروض المتعثّرة، وقبل خصم مخصّصات خسائر القروض المحدّدة) كمقام.

العائد على الأصول: يُحتسب مؤشّر السلامة المالية هذا من خلال قسمة صافي الدخل السنوي قبل اقتطاع البنود الاستثنائية والضرائب (على النحو الموصى به في دليل مؤشرات السلامة المالية) على متوسط قيمة إجمالي الأصول (المالية وغير المالية) خلال الفترة نفسها.

الأصول السائلة إلى الخصوم القصيرة الأجل: يُحتسب مؤشّر السلامة المالية هذا باستخدام المقياس الأساسي للأصول السائلة كبسطو الخصوم القصيرة الأجل كمقام. كما يمكن احتساب هذه النسبة باتخاذ المقياس الواسع للأصول السائلة كبسط. ووفقاً للولايات القضائية التي نفذّت اتفاق بازل الثالث، يمكن استكمال هذا المؤشّر بنسبة التغطية بالسيولة.

صافي المراكز المفتوحة بالعملات الأجنبية إلى رأس المال: ينبغي احتساب المركز المفتوح الصافي بالعملات الأجنبية وفقاً لتوصية لجنة بازل للرقابة المصرفية. يجب أن يتمثّل رأس المال بإجمالي رأس المال التنظيمي، إذ أن صافي المركز المفتوح بالعملات الأجنبية هو مفهوم رقابي.

الأساس المنطقي:

رأس المال التنظيمي من فئة 1 الى الأصول: هو نسخة أكثر صرامة من نسبة المديونية. ويبيّن هذا المؤشّر مدى تمويل الأصول من غير أموالها، وهو مقياس لكفاية رأس المال في لدى جهات الإيداع.

رأس المال التنظيمي من فئة 1 الى الأصول المرجّحة المخاطر: يقيس مدى كفاية رأس المال لدى جهات الإيداع، وذلك استناداً إلى مفهوم رأس المال الأساسي للجنة بازل للرقابة المصرفية. في نهاية المطاف، فإن متانة المؤسسات المالية في تحمّل الصدمات التي قد تطال ميزانياتها العمومية تحدّدها كفاية رأس المال وتوافره.

صافي مخصّصات القروض المتعثّرة إلى رأس المال: يقيس مؤشّر السلامة المالية هذا نسبة كفاية رأس المال، وهو مؤشر هام لتحديد قدرة رأس المال المصرفي على تحمّل الخسائر الناجمة عن القروض المتعثرّة التي لا تغطّيها مخصّصات محدّدة لخسائر القروض.

القروض المتعثّرة لمجموع القروض الإجمالية: غالباً ما يُستخدم مؤشر السلامة المالية هذا كمؤشّر بديل للدلالة على نوعية الأصول، ويُستخدم للتعرّف على المشاكل المتعلّقة بنوعية الأصول في حافظة القروض.

العائد على الأصول: هو مؤشّر على الربحية المصرفية، ويتيح قياس كفاءة جهات الإيداع في استخدام أصولها.

الأصول السائلة إلى الخصوم القصيرة الأجل: هي نسبة الأصول السائلة. وتُفيد هذه النسبة في الكشف عن التباين في السيولة بين الأصول والخصوم، كما توفر مؤشّراً على مدى قدرة جهات الإيداع على تلبية احتياجات سحب الأموال القصيرة الأجل، من دون مواجهة مشاكل في السيولة.

صافي المركز المفتوح بالعملات الأجنبية إلى رأس المال: يُستخدم مؤشّر السلامة المالية هذا لتقدير درجة التأثّر بمخاطر السوق، وهو ما يهدف إلى قياس حجم تعرّض جهات الإيداع لمخاطر أسعار الصرف مقارنة برأس المال. ويقيس هذا المؤشّر عدم التطابق في مراكز الأصول والخصوم في العملات الأجنبية لتقييم قابلية التضرّر من تقلّبات أسعار الصرف.

المفاهيم:

رأس المال التنظيمي من الفئة 1 إلى الأصول: يحتسب رأس المال التنظيمي من الفئة 1 على أساس اتفاق بازل الأول أو الثاني أو الثالث، وفقاً لممارسات الرقابة السائدة في البلدان المعنية. المقام هو إجمالي أصول الميزانية العمومية (المرجّحة المخاطر).

رأس المال التنظيمي من الفئة 1 إلى الأصول المرجّحة المخاطر: يحتسب رأس المال التنظيمي من الفئة 1 على أساس اتفاق بازل الأول أو الثاني أو الثالث، وفقاً لممارسات الإشراف السائدة في البلدان المعنية. المقام هو الأصول المرجّحة المخاطر التي تحتسب أيضاً وفقاً لمعايير بازل.

صافي مخصّصات القروض المتعثّرة إلى رأس المال: يصنّف القرض على أنه متعثّر عندما يتأخّر سداد الدفعات المستحقة من أصل الدين أو الفائدة لمدة 90 يوماً أو أكثر، أو عندما تشير الأدلّة إلى عدم إمكانية سداد القيمة الكاملة القرض أو جزء منها. لا تُستخدم في هذا الحساب سوى مخصّصات محدّدة لخسائر القروض، وهي تمثّل قيمة قروض محدّدة. كما أم البيانات المستخدمة لا تشمل الفائدة المستحقة على القروض المتعثرة. رأس المال التنظيمي من الفئة 1 إلى الأصول: يحتسب رأس المال التنظيمي من الفئة 1 على أساس اتفاق بازل الأول أو الثاني أو الثالث، وفقاً للممارسات الرقابية السائدة في البلدان المعنية.

صافي مخصّصات القروض المتعثّرة إلى رأس المال: يصنّف القرض على أنه قرض متعثّر عندما يتأخّر سداد الدفعات المستحقة من أصل الدين أو الفائدة لمدة 90 يوماً أو أكثر، أو عندما تشير الأدلّة إلى عدم إمكانية سداد القيمة الكاملة

القرض أو جزء منها. المقام هو القيمة الإجمالية لحافظة القروض (بما في ذلك القروض المتعثّرة، وقبل مخصّصات خسائر القروض المحدّدة).

العائد على الأصول: البسط هو الدخل الصافي السنوي قبل استقطاع البنود الاستثنائية والضرائب. المقام هو متوسط قيمة إجمالي الأصول (المالية وغير المالية) خلال نفس الفترة.

الأصول السائلة إلى الخصوم القصيرة الأجل: يشمل المقياس الأساسي للأصول السائلة العملات والودائع والأصول المالية الأخرى المتاحة عند الطلب أو في غضون ثلاثة أشهر. وتساوي المقاييس الأوسع نطاقاً المقياس الأساسي بالإضافة إلى الأوراق المالية المتداولة في أسواق الأصول السائلة والقابلة للتحويل إلى نقد بحدٍ أدنى من التغيير في القيمة. يشمل المقام العناصر القصيرة الأجل التزامات الديون، يُضاف إليها القيمة السوقية الصافية (القصيرة الأجل) لمركز المشتقات المالية، الذي يحتسب من خلال مركز الخصوم المالية المشتقة مطروحاً منه مركز الأصول المالية المشتقة. ويُقصد بتعبير "قصيرة الأجل" مدة تبلغ ثلاثة أشهر، وهو ما يُحدّد على أساس أجل الاستحقاق المتبقي. في حال عدم توفّر بيانات بشأن أجل الاستحقاق المتبقي، يمكن الاستعانة بأجل الاستحقاق الأصلي كبديل.

صافي المركز المفتوح بالعملات الأجنبية إلى رأس المال: يساوي صافي المركز المفتوح بالعملات الأجنبية عنصر العملة الأجنبية والعنصر المرتبط بالعملة الأجنبية من أصول الميزانية العمومية والالتزامات الخارجة عنها، مطروحاً منه عنصر العملة الأجنبية والعنصر المرتبط بالعملة الأجنبية من خصوم الميزانية العمومية والالتزامات الخارجة عنها. وتشير الأدوات المرتبطة بالعملات الأجنبية إلى الحسابات التي تُقوّم بالعملة الوطنية، ولكن تبقى مدفوعاتها مرتبطة بأسعار الصرف، وهي بالتالي عرضة لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. ويُقصد بالمقام رأس المال التنظيمي الإجمالي، كما هو محدّد أعلاه.

التعليقات والقيود:

تُقدّم البيانات المتعلقة بمعظم البلدان على أساس شهري أو ربع سنوي؛ لكن تقوم بضعة بلدان بإبلاغ بياناتها على أساس نصف سنوي، وبتأخير يفوق الثلاثة أشهر. وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر 2018، وصل عدد البلدان التي قدّمت بياناتها بشأن مؤشّرات السلامة المالية إلى 138 بلداً. وفي عدد من البلدان، تَحيد الممارسات المتبّعة لتجميع البيانات في بعض المجالات عن المنهجية المُحدّدة في دليل مؤشّرات السلامة المالية. وقد وُثّق ذلك في البيانات الوصفية لمؤشّرات السلامة المالية، ونُشر على الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي. وتوفّر البلدان المبلّغة جميع أو معظم مؤشّرات السلامة المالية الأساسية، كما يشجّع بعضها على استخدام المؤشّرات التي تُسهم في إيضاح هذه المؤشّرات السبعة من أهداف التنمية المستدامة. ويمكن الاطلاع على البيانات والبيانات الوصفية الخاصة بمؤشّرات السلامة المالية التي أبلغت عنها البلدان على موقع http://data.imf.org/FSI.

آخر تحديث: 03 كانون الأول/ ديسمبر 2018

المنهجية

طريقة الاحتساب:

ترد تفاصيل احتساب مؤشّرات السلامة المالية السبعة في القسم "التعريف" أعلاه. وتشير البيانات المشتركة المصدر إلى البيانات التي تبلغها المصارف إلى الهيئات الرقابية، وهي عادةً الجهات التي تضطلّع بجمع بيانات مؤشّرات السلامة المالية.

التفصيل:

تمثّل مؤشّرات السلامة المالية التي ينشرها صندوق النقد الدولي متوسطات مرجحة للقطاع ككل (مثل جهات الإيداع، والشركات المالية الأخرى، والشركات غير المالية). توحّد البيانات الخاصة بالمصارف الأم وفروعها والشركات المعنية التابعة؛ وإذا ما تعذّر توحيد البيانات أو كان غير قابل للتطبيق، يرد التفسير اللازم في البيانات الوصفية. لم يتبلّغ صندوق النقد الدولي بتصنيفات مفصّلة عن البيانات الخاصة بمؤشّرات السلامة المالية.

معالجة القيم الناقصة:

- على مستوى البلد

لا ينطبق على مؤشّرات السلامة المالية السبعة. تقوم هيئات الرقابة المصرفية بجمع البيانات المصدرية، وعادةً ما ينصّ القانون على وجوب الإبلاغ الكامل.

- على المستويين الإقليمي والعالمي

لا تجمع بيانات بشأن مؤشّرات السلامة المالية على الصعيد الإقليمي أو العالمي.

المجاميع الإقليمية:

لا تجمع بيانات بشأن مؤشّرات السلامة المالية على الصعيد الإقليمي.

مصادر التباين:

قد يظهر بعض الاختلاف بين بيانات مؤشّرات السلامة المالية التي ينشرها صندوق النقد الدولي وتلك المستخلصة من مصادر أخرى، وهو ما يُعزى إلى استخدام منهجية تجميع و/أو تغطية مؤسسية مختلفة. يجري تجميع بيانات مؤشّرات السلامة المالية التي ينشرها صندوق النقد الدولي عملاً بدليل تجميع مؤشّرات السلامة المالية، الذي يوفر التوجيهات اللازمة بشأن المفاهيم المرتبطة بتجميع البيانات القابلة للمقارنة عبر البلدان وتعريفها ومصادرها وتقنياتها، ما من شأنه تعزيز المراقبة الوطنية والدولية للنظم المالية. ولتيسير التعرّف على أوجه التباين المحتملة بين البلدان، يزوّد المبلّغون صندوق النقد الدولي ببيانات وصفية تكشف تفاصيل الحالات الخارجة عن التوصيات الواردة في دليل مؤشّرات السلامة المالية.

- **المناهج والتوجيهات المتاحة للبلدان بشأن تجميع البيانات على الصعيد الوطني:**دليل تجميع مؤشّرات السلامة المالية (206) متاح على الرابط التالي: http://data.imf.org/FSI

ضمان الجودة:

- البيانات المشتركة المصدر هي البيانات التي تقدّمها المصارف لأغراض الرقابة. يقوم المراقبون الوطنيون بالتحقّق من صحة البيانات المستخدمة من قبل القائمين على جمع البيانات الخاصة بمؤشّرات السلامة المالية. ويعمل موظفو صندوق النقد الدولي على التثبّت من بيانات مؤشّرات السلامة المالية التي أبلغت عنها البلدان قبل نشرها على الموقع الإلكتروني المخصّص لهذه المؤشّرات. وبالتعاون مع جهات التجميع الوطنية، يعالج الموظفون المسائل المتعلّقة بالبيانات التي يحدّدها نظام تجهيز البيانات التابع لصندوق النقد الدولي والمعنى بالتحقق من صحة البيانات واتساقها.

مصادر البيانات

الوصف:

البيانات المشتركة المصدر هي البيانات التي تبلغ عنها المصارف لأغراض الرقابة، وتشمل الميزانية العمومية، وبيان الإيرادات، ومجموعات الرقابة (مثل رأس المال من الفئة1، ورأس المال من الفئة 2، والأصول المرجحة المخاطر).

جمع البيانات:

تقوم المصارف المركزية الوطنية أو كالات الرقابة المصرفية بجمع هذه البيانات لأغراض الرقابة، وتستخدمها في جمع مؤشّرات السلامة المالية.

توافّر البيانات

الوصف:

وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر 2018، وصل عدد البلدان التي أبلغت بيانات مؤشّرات السلامة المالية إلى 138 بلداً. وقدّمت البلدان المبلغة جميع مؤشّرات السلامة المالية الأساسية أو معظمها، كما شجّع بعضها على استخدام المؤشّرات التي تُسهم في إيضاح هذه المؤشّرات السبعة المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة.

السلاسل الزمنية:

تبلّغ البيانات المتعلّقة بمعظم البلدان على أساس شهري أو ربع سنوي؛ وتقدّم بضعة بلدان بياناتها على أساس نصف سنوي، وبتأخير يفوق الثلاثة أشهر. وتتوفّر بيانات بشأن بعض البلدان منذ العام 2005.

الجدول الزمني

جمع البيانات:

لا مواعيد نهائية محدّدة سلفاً. تبلغ البلدان البيانات الجديدة لمؤشّرات السلامة المالية فور صدورها.

نشر البيانات:

تُنشَر البيانات على الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي فور صدورها.

الجهات المزوّدة للبيانات

المصارف المركزية الوطنية أو وكالات الرقابة المصرفية.

الجهات المجمّعة للبيانات

تُجمع بيانات مؤشّرات السلامة المالية على الصعيد الوطني، ولكن ليس على الصعيد الوطني أو العالمي.

المراجع

URL: http://data.imf.org/FSI

مؤشّرات ذات صلة اعتباراً من فبراير 2020

الروابط مع أهداف وغايات أخرى: تتعلّق التوصية II.2 من مبادرة مجموعة العشرين المعنية بفجوات البيانات – 2 بمؤشّرات السلامة المالية. وتنصّ هذه التوصية على أن تقدّم اقتصادات مجموعة العشرين بحلول العام 2021 بيانات مؤشّرات السلامة المالية السبعة المنتظرة من الاقتصادات الملتزمة بالصيغة المعزّزة للمعيار الخاص لنشر البيانات، على أساس ربع سنوي، وبدقة زمنية بنسبة الربع. ومؤشّرات السلامة المالية السبعة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة هي نفس المؤشّرات المعتمدة

للمعيار الخاص لنشر البيانات، بفرق واحد فقط عن الصيغة المعزّزة للمعيار الخاص لنشر البيانات، حيث يُستخدم الرقم القياسي لمؤشّرات أسعار العقارات بدلاً من صافي المركز المفتوح بالعملات الأجنبية إلى رأس المال.